وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 26 فبراير 2023

أخبار الطاقة

النفط يرتفع مع تكهنات تخفيضات الإنتاج الروسي وانتعاش الطلب الصيني

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفع النفط في تعاملات متقلبة يوم الجمعة واستقر ثابتا على مدار الأسبوع مع دعم الأسعار باحتمال انخفاض الصادرات الروسية لكن تحت ضغط ارتفاع المخزونات في الولايات المتحدة والمخاوف بشأن النشاط الاقتصادي العالمي.

استقرت العقود الآجلة لخام برنت عند 83.16 دولارا للبرميل مرتفعة 95 سنتا أو 1.2 بالمئة. كما استقرت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي عند 76.32 دولارًا للبرميل، مرتفعة 93 سنتًا، أو 1.2 ٪. في وقت سابق، انخفض كلاهما بأكثر من دولار واحد للبرميل.

وساهم انخفاض أحجام التداول في التقلبات، حيث بلغ تداول برنت 58 ٪ وتداول خام غرب تكساس الوسيط عند 90 ٪ من مستويات الجلسة السابقة، في ذكرى الغزو الروسي لأوكرانيا، كان خام برنت القياسي أقل بنحو 15 ٪ عن العام السابق. وبلغ أعلى مستوى في 14 عاما عند قرابة 128 دولارا للبرميل في الثامن من مارس 2022.

وارتفع الخامان القياسيان نحو 2 بالمئة في الجلسة السابقة بفعل خطط روسيا لخفض صادراتها النفطية من موانئها الغربية بما يصل إلى 25 بالمئة في مارس، وهو ما يتجاوز تخفيضات الإنتاج المعلنة البالغة 500 ألف برميل يوميا.

لكن يبدو أن السوق مدعوم جيدًا بالمخزونات الأميركية عند أعلى مستوياتها منذ مايو 2021، وفقًا لبيانات من إدارة معلومات الطاقة الأميركية، وقالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز إن مؤشر المعروض في المستقبل، انخفض من سبعة إلى 600 حفارات هذا الأسبوع، بينما ظل العدد الإجمالي مرتفعا 103 حفارات، أو 15.8 بالمئة، خلال هذا الوقت من العام الماضي.

في وقت، أشار محضر الاجتماع الأخير لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي إلى أن غالبية المسؤولين ما زالوا متفائلين بشأن التضخم وظروف سوق العمل المشددة، مما يشير إلى مزيد من التشديد النقدي. وقد دعمت احتمالية رفع أسعار الفائدة مؤشر الدولار، الذي تم تحديده للأسبوع الرابع على التوالي من المكاسب، والمؤشر الآن مرتفع بنحو 2.5 ٪ لهذا الشهر.

وبعد رد الفعل الخافت في البداية على زيادة النفط الخام في الولايات المتحدة، كانت أسعار النفط قد تراجعت صباح يوم الجمعة مع تزايد المعنويات الهبوطية، أدت التكهنات بمزيد من التخفيضات في الإنتاج الروسي وانتعاش الطلب الصيني إلى ارتفاع أسعار النفط، لكن مخاوف التضخم واستمرار زيادة المخزون أدت في النهاية إلى انخفاض الأسعار.

مع ذلك، زاد الارتفاع الآخر في مخزونات الخام الأميركية من الضغط الهبوطي على أسعار النفط صباح يوم الجمعة، كان تقرير إدارة معلومات الطاقة أثقل بشكل خاص على خام غرب تكساس الوسيط، مما فتح نافذة للمراجحة في كل من أوروبا وآسيا، كان رد فعل السوق على زيادة أخرى بمقدار 7.6 ملايين برميل في الأصل خافتًا بسبب التكهنات بخفض إضافي للإنتاج من روسيا وشائعات عن عودة الطلب الصيني. في النهاية، أدت مخاوف التضخم وتزايد المخزون المستمر إلى دفع أسعار النفط للانخفاض، حيث أدى الضعف النسبي لخام غرب تكساس الوسيط إلى انتعاش مشتريات الصين من البراميل الأميركية حيث قامت شركة سينوبك المملوكة للدولة الصينية وبتروشينا بإصلاح 10 ناقلات نفط عملاقة على الأقل لشحنات تحميل مارس من ساحل الخليج الأميركي.

في غضون ذلك، وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قانونًا يحدد الحد الأقصى من التخفيضات الممكنة على خام الأورال كجزء من إصلاح ضريبي مستمر على النفط، مع تحديد الحد الأقصى للخصم عند 34 دولارًا للبرميل في أبريل وينخفض تدريجياً إلى 25 دولارًا للبرميل في يوليو.

وأعلن البنك المركزي العراقي هذا الأسبوع أنه سمح بتسوية التجارة من الصين مباشرة باليوان بدلاً من الدولار الأميركي، وهو ما يريح قطاع الطاقة في البلاد، حيث فرضت وزارة الخزانة الأميركية منذ عام 2022 ضوابط أكثر صرامة على المعاملات من قبل البنوك العراقية.

وحـول مخزونـات الديزل الضيقة ومخاطر التضخم، ففي مع انخفاض مخزونات نواتج التقطير المتوسـطة عـن متوسـط 10 سـنوات فـي كل منطقـة من مناطق التجارة الرئيسـة وانخفـاض كبير بمقـدار 40 مليون برميل في أوروبا، فإن أي زيادة سـريعة في التصنيع والنشـاط الصناعي تسـتعد لإعادة أسـعار الديزل إلى دوامة تصاعدية. ومع بدء تشغيل شركة أدنوك للغاز في موسم 2023 للاكتتابات العامة الأولية في الشرق الأوسـط، تجـاوز الطـرح العـام البالـغ 2 مليـار دولار التوقعات، حيث تـم اقتناص جميع الأسـهم المتاحة في غضون سـاعات من الافتتاح، حيث تم عرض كل سـهم عند 0.66 دولار، مما رفع تقييم الشـركة إلى 50.8 مليار دولار في المجموع. من جهتها وقعت الحكومة العراقية ستة عقود جديدة للنفط والغاز مع مستثمرين صينيين وهونغ كونغ وإماراتيين بهدف إنتاج 250 ألف برميل إضافي من النفط الخام وما يصل إلى مليار متر مكعب سـنويًا من الغاز الطبيعي من المسـرحيات غير المستغلة.

وفي الصين، وقعت صفقتين منفصلتين للغاز الطبيعي المسال لمدة 20 عامًا مع شركة التصدير الأميركية فينشر جلوبال بإجمالي 2 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنويًا، مما أضاف إلى سلسلة من الصفقات المماثلة مؤخرًا. إلى ذلك وبحسب أويل برايس يكافح الكثير من الناس في جميع أنحاء العالم لدفع فواتير الطاقة الخاصة بهم ومواجهة ارتفاع تكاليف المستهلك، في حين أن أوروبا وأجزاء أخرى من العالم اجتازت فصل الشتاء بما يكفي من الغاز الطبيعي لتشغيل التدفئة والإضاءة والطهي، فمن المتوقع أن يؤدي النقص المسـتمر في الطاقة وارتفاع الأسـعار إلى تفاقم فقر الطاقة خلال العام المقبل. ويشـهد العالم تزايد فقر الطاقـة فـي جميـع أنحاء أوروبا، وفـي هولندا، قامت هيئة الإحصاء الهولنديـة والمنظمة الهولندية للبحوث العلميـة التطبيقيـة برسـم خرائط فقر الطاقة ووجدت أن الأسـر التي تعيش فـي فقر الطاقة ارتفعت بنحو 90.000 من عام 2020 إلى عام 2022، من أكثر من 450.000 إلى أكثر من 540.000.

في المملكة المتحدة، سترتفع فواتير الطاقة بنسبة 40 ٪ في أبريل بعد أن خفضت الحكومة مخطط الدعم الخاص بها، وارتفعت أسعار الطاقة في المملكة المتحدة من متوسط سنوي قدره 1،258 دولارًا أميركيًا في 2020 / 21 إلى 3،019 دولارًا أميركيًا اعتبارًا من أكتوبر 2022، مما يعني أن ضمان أسعار الطاقة الحكومي قد يكون قد دعم جزئيًا فقط لارتفاع تكلفة الطاقة المنزلية في هذه الفترة. وتُظهر الأبحاث أن أكثر من 6.7 ملايين أسرة في المملكة المتحدة تعيش الآن في فقر الطاقة، وهو رقم تضاعف منذ عام 2020.

وفي الوقت نفسه، في ألمانيا، يُعتقد أن نحو واحد من كل أربعة ألمان يعيش في فقر الطاقة، مقارنة بواحد من كل ستة في عام 2018. يؤثر هذا بشكل غير متناسب على الطبقات الدنيا، حيث يزيد احتمال إصابة شخص من الطبقة المتوسطة الدنيا بنحو الضعف.

الآن، يمارس الخبراء ضغوطًا على الحكومات والهيئات الدولية لإدخال سياسات تركز على التخفيف قصير المدى لعبء تكلفة الطاقة على الأسر وتسريع الهدف طويل الأجل المتمثل في الانتقال إلى الطاقة المتجددة، واقترح مؤلفو الدراسة أن أحد الدوافع الرئيسة لأزمة الطاقة الحالية هو الاعتماد العالمي المستمر على الوقود الأحفوري، مما أدى إلى انعدام الأمن في مجال الطاقة بسبب أزمة الطاقة.

بينما حاولت الحكومة الألمانية تخفيف ضغوط التكلفة على المستهلكين من خلال دعم الطاقة للأسر ذات الدخل المنخفض، وكذلك الحد من استخدام الغاز الطبيعي، من خلال تدابير توفير الطاقة والتحول إلى أنواع مختلفة من الوقود، لا يزال الناس يتضررون بشدة من ارتفاع أسعار المستهلك.

أوبك + تنجح في حماية أسواق النفط من تبعات أزمة الحرب الأوروبية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

أشار تقرير بحثي حديث، إلى نجاح تحالف أوبك+ في قيادة أسواق النفط نحو الاستقرار بالرغم من التوترات الجيوسياسية الحالية التي فجرها الغزو الروسي لأوكرانيا منذ اندلاعه في فبراير من العام الماضي. وبحسب تقرير وحدة أبحاث الطاقة المتخصصة (ومقرها واشنطن) بمناسبة مرور عام على الحرب، فإن جهود أوبك بقيادة العراق والسعودية والإمارات نجحت في الحفاظ على أسواق النفط، من خلال القرارات التي اتخذها التحالف منذ اندلاع الحرب، وواجه بسببها ضغوطًا كبيرة خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. واتسمت إدارة تحالف أوبك+ لفترة ما بعد الغزو الروسي لأوكرانيا بـ»الحكمة»، وسط ضغوط مستمرة ومتصاعدة من الغرب، والولايات المتحدة، لضخ المزيد من النفط الخام في الأسواق. إذ فضّل التحالف التمسك بسياسة الإنتاج التي أتبعها منذ جائحة فيروس كورونا، والتي تنص على زيادة تدريجية للإنتاج، وصولًا إلى خفض تاريخي في الإنتاج قرره في أكتوبر، بناءً على قراءته للأسواق.

وفي أولى اجتماعاته بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، قرر تحالف أوبك+، في 2 مارس 2022، الإبقاء على سياسته لإنتاج النفط التي تنص على زيادة تدريجية بمقدار 400 ألف برميل يوميًا في شهر أبريل، وشدد التحالف على أن التقلبات الحالية لا تنتج عن التغيرات في أساسيات السوق، ولكن بسبب التطورات الجيوسياسية الحالية وتجاهل الدعوات زيادة ضخ الخام من أجل السيطرة على ارتفاع أسعار الطاقة الذي أعقب الغزو الروسي لأوكرانيا.

واستمر التحالف في الالتزام بقراره بالحفاظ على زيادة الإنتاج بمقدار 432 ألف برميل يوميًا في شهر مايو، مع تعديل شهر الأساس لدول السعودية وروسيا والكويت والعراق والإمارات. ثم وافق التحالف على زيادة إنتاج النفط بمقدار 648 ألف برميل يوميًا في شهري يوليو وأغسطس، ما يعني تسريع إلغاء خفض الإنتاج التدريجي -الذي اتفق عليه التحالف في أعقاب جائحة فيروس كورونا- لينتهي في شهر أغسطس، بدلًا من سبتمبر. إذ كان من المفترض أن تلتزم دول التحالف بزيادة الإنتاج الشهرية المقدّرة بـ432 ألف برميل يوميًا، إلّا أن التطورات الأخيرة استلزمت تغييرًا في سياسة الإنتاج.

وجاءت هذه الخطوة في محاولة لتعويض تراجع إنتاج النفط الروسي بنحو مليون برميل يوميًا إذ بلغ إنتاج روسيا نحو 9.3 ملايين برميل يوميًا في أبريل، أي أقلّ من هدفها المحدد في أوبك+ عند 10.44 ملايين برميل يوميًا، كما قرر تحالف أوبك+ زيادة إنتاج النفط بمقدار 100 ألف برميل يوميًا في شهر سبتمبر المقبل، وسط ضغوط متزايدة من الولايات المتحدة لضخّ المزيد من النفط في الأسواق. وشدد وزراء التحالف -خلال اجتماعهم في 3 أغسطس 2022 على أن التوافر المحدود للغاية للطاقة الفائضة يستلزم استخدامها بحذر شديد، استجابة للانقطاعات الشديدة في الإمدادات.

نقص الاستثمار مزمن

وأوضحوا أن نقص الاستثمار المزمن في قطاع النفط قد قلّل من القدرات الفائضة على طول سلسلة القيمة. كما أعربوا عن قلقهم من أن الاستثمار غير الكافي في قطاع التنقيب والإنتاج سيؤثّر في توفير المعروض الكافي في الوقت المناسب، لتلبية الطلب المتزايد إلى ما بعد عام 2023.
ثم عادت حصص إنتاج النفط لدول أوبك+ في شهر أكتوبر إلى مستويات أغسطس، إذ اتفق وزراء تحالف أوبك+ على خفض إنتاج النفط بمقدار 100 ألف برميل يوميًا، في ضوء الأساسيات الحالية لسوق النفط، وفي أول اجتماع حضوري في فيينا منذ بدء جائحة فيروس كورونا في عام 2020، أعلن التحالف خفض سقف إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميًا بدءًا من شهر نوفمبر المقبل حتى ديسمبر 2023، فيما يُعدّ أكبر خفض للإنتاج منذ تفشّي جائحة كورونا.

كما قرر التحالف تمديد اتفاقية إعلان التعاون، التي كان من المفترض أن تنتهي بحلول نهاية 2022. وجاء قرار خفض الإنتاج -الذي يعادل نحو 2٪ من الطلب العالمي- مع استعداد الاتحاد الأوروبي لفرض حزمة من العقوبات ردًا على الغزو الروسي لأوكرانيا، من خلال حظر صادرات النفط الروسي في 5 ديسمبر، بالإضافة إلى تحديد سقف للأسعار، بحسب ما رصده تقرير وحدة أبحاث الطاقة المتخصصة.

وأوضح التحالف -خلال الاجتماع الذي عُقد في 5 أكتوبر أن القرارات جاءت في ضوء عدم اليقين الذي يحيط بآفاق الاقتصاد العالمي وسوق النفط، والحاجة إلى تعزيز التوجيه طويل المدى لسوق النفط، وتماشيًا مع النهج الناجح المتمثل في الاستباقية، كما قرر وزراء التحالف تعديل وتيرة الاجتماعات الشهرية، لتصبح كل شهرين للجنة المراقبة الوزارية المشتركة، مع عقد الاجتماع الوزاري لتحالف أوبك+ كل 6 أشهر.

ومُنحت لجنة المراقبة الوزارية المشتركة السلطة لعقد اجتماعات إضافية، أو طلب عقد اجتماع وزاري للتحالف في أي وقت لمعالجة تطورات السوق إذا لزم الأمر. يقول محلل السلع في بنك يو بي إس السويسري جيوفاني ستانوفو، إلى أن الغزو الروسي لأوكرانيا سيستمر بالتأثير في أسواق الطاقة. وتوقع ستانوفو في التقرير البحثي، أن «تقلّص دول مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي مشترياتها من السلع الروسية، وإعادة توجيهها إن أمكن إلى دول أخرى».

في حين أشار المستشار والخبير في مجال الطاقة بسلطنة عمان، علي الريامي، إلى أن التحالف تمكّن من مواجهة الأزمة «بحكنة»، واستطاع أن يحلّ الكثير من التوترات، مع تقديم ضمانات إلى الأسواق العالمية بأن وجود النفط سيستمر على الرغم من الانتكاسات.

وقال الريامي في تصريحاته للتقرير البحثي المتخصص: «أنا متأكد أنه في حالة وجود حاجة إلى كميات أكبر من النفط على مستوى العالم، فإن أوبك+ سيتحرك لإضافة هذه الكميات إلى السوق.. وهذا شيء منطقي لأنها دول مسؤولة ويهمها استقرار السوق».

وهو الرأي ذاته الذي شاركه رئيس شركة رابيدان إنرجي الأميركية بوب مكنالي، إذ أشاد بإدارة تحالف أوبك+ سوق النفط «ببراعة» خلال العام الماضي (2022)، مُرجعًا ذلك إلى قيادة اثنين من أصحاب الطاقة الاحتياطية الرئيسين، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وبحسب تقرير وحدة أبحاث الطاقة المتخصصة، فإن تحالف أوبك+ سيكافح لاحتواء ضغط الأسعار التصاعدي، لأن الطاقة الاحتياطية الضئيلة لا يمكنها أن تعوّض سنوات من قلة الاستثمار والعداء للاستثمار في الهيدروكربونات في أجزاء كثيرة من العالم.

في السياق ذاته، أكد محلل أسواق النفط بالشرق الأوسط في منصة آرغوس ميديا المتخصصة في الطاقة، نادر أيتيّم، أن التحالف أدى دورًا مهمًا للغاية في محاولة تحقيق الاستقرار في الأسواق، في وقت كان صعبًا للغاية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. إذ أوضح أنه لم يكن عادةً على السوق سوى التعامل مع عامل أو عاملين رئيسين مختلفين في مدّة واحدة، إلا أنه على مدار السنوات القليلة الماضية، وبشكل أكثر تحديدًا في الأشهر الـ12-18 الماضية، كان على أوبك+ التعامل مع مجموعة من العوامل المتضاربة للغاية، ما جعل من المستحيل تقريبًا على صانعي السياسات، مثل أوبك+، التنبؤ واتخاذ القرار بشأن سياسة الإنتاج المستقبلية، وفق ما صرّح به أيتيّم.

وقال: «تمسّك أوبك+ بشعاره المتمثل في كونه استباقيًا ووقائيًا، في حين من ناحية أخرى يظل حذرًا. ومع احتفاظ أوبك+ بالكثير من الطاقة الاحتياطية المتبقية (والمحدودة) في العالم، فإنه يمتلك الكثير من الأوراق، إذا جاز التعبير، لذلك ستستمر أعين العالم في التركيز عليه». وتوقع أيتيّم أن يستمر التحالف في سياسته، إذ قال: «حتى الآن، قال تحالف أوبك+ -وبشكل أكثر تحديدًا وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان- إنه سيلتزم بسياسته الإنتاجية الحالية حتى نهاية عام 2023».

تجار النفط يواجهون ضغوطا هبوطية للأسعار .. توقعات بذروة للطلب في أبريل

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

توقع تقرير نفطي دولي أن يشهد شهر نيسان (أبريل) المقبل ذروة طلب قياسية مع انتعاش الطلب الصيني والهندي على الخام رغم حالة عدم اليقين بشأن آفاق الاقتصاد العالمي. وأوضح تقرير صادر عن «ريج زون» النفطي، أن الطلب العالمي على النفط في ديسمبر الماضي نما بمقدار 1.3 مليون برميل يوميا، وهو ما يزيد بنسبة 102 في المائة على مستويات ما قبل كوفيد، لافتا إلى أن انتشار الزيادة في الاستهلاك في جميع أنحاء اليابان وإندونيسيا وكوريا الجنوبية، كما أن الهند تتوقع استخداما هائلا للطاقة في الربع الثاني من العام الجاري. ونوه التقرير إلى تقديرات الحكومة الهندية أن ذروة الطلب القياسية ستحدث في أبريل المقبل، كما يتوقع ثالث أكبر مستورد للنفط في العالم أن يشهد إجمالي استهلاك الوقود ارتفاعا 4.7 في المائة خلال العام المالي المقبل، معتبرا أنه يجب على أسواق الطاقة أن تراقب الهند من كثب وأشار إلى انخفاض الطلب على الديزل 14 في المائة من متوسط أربعة أسابيع لهذا الوقت من العام، موضحا أن هناك عديدا من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية التي سمحت لجميع مؤشرات الأسهم الأمريكية الرئيسة بتحقيق بعض المكاسب الصغيرة. ونوه التقرير إلى ارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي مرة أخرى أسبوعا بعد أسبوع، ما يجعل من الصعب على النفط الخام تسجيل ارتفاع. وعد التقرير أن تسجيل تسعة أسابيع متتالية من الزيادات في المخزونات يجعلها أعلى من المتوسط، هو أمر مثير للدهشة، مشيرا إلى أن إعادة فتح الصين عامل مؤثر في أسعار النفط، لكن لم تتضح تأثيراته بشكل كامل فى السوق حتى الآن.

ولفت التقرير إلى اقتراب انتهاء فصل الشتاء، حيث كان الطلب على زيت التدفئة أقل من المعتاد هذا العام، ما أدى إلى تزايد المخزونات النفطية، منوها إلى تزايد المخاوف من زيادة سعر الفائدة الفيدرالية، التي قد تخنق النمو وتقلل الطلب المستقبلي على الطاقة. وكانت أسعار النفط الخام قد تراجعت فى ختام الأسبوع الماضي مع تزايد المعنويات الهبوطية، حيث أدت التكهنات بمزيد من التخفيضات في الإنتاج الروسي وانتعاش الطلب الصيني، إلى ارتفاع أسعار النفط، لكن مخاوف التضخم واستمرار زيادة المخزونات النفطية أدت في النهاية إلى انخفاض الأسعار.

وفـي هـذا الإطـار، ذكـر تقريـر «ريج زون» أن أسـعار النفط فى ختام الأسـبوع الماضي عانـت الركود، حيث يواجه التجار اتجاهات هبوطية بما في ذلك ارتفاع المخزونات الأمريكية وانتعاش الطلب الذي لم يرق إلى مستوى التوقعات.

وأشـار التقريـر إلـى نمـو مخزونات النفط الخـام الأمريكية بما يقـرب من 24 مليون برميل في الأسـبوعين الماضيين، ما زاد من المعروض في السوق بالفعل، لافتا إلى تأكيد بنك بي أو كيه فاينانشيال سيكيوريتيز، أن أسعار الديزل وصلت أيضا إلى أدنى مستوياتها منذ مستويات ما قبل الحرب مع ارتفاع المخزونات، وإيجاد طرق لتصدير كميات كبيرة من الوقود.

ولفت التقرير إلى أن الطلب الأمريكي على البنزين سـجل ثاني أدنى مسـتوى موسـمي منذ 2014، موضحا أن هـذا الاتجـاه يخفـف من بعـض التفاؤل بأن الطلب الصيني سـينتعش بعد نهاية سياسـات صفر كوفيد، حيث شـهد الخام الأمريكي انخفاض الأسـعار 4.2 فى المائة.

ونوه التقرير إلى بقاء العقود الآجلة عالقة في نطاق عشرة دولارات منذ نهاية 2022، حيث يتعارض التفاؤل بشأن إعادة فتح الصين مع المخاوف بشأن التشديد النقدي، لافتا إلى قناعة عديد من التجار أيضا أن التضخم بدأ بإبطاء الطلب على الوقود في الولايات المتحدة وسط قلق من انتقال تأثيرات التباطؤ إلى آسيا.

وذكر التقرير أن انخفاض استخدام المصافي والمكاسب الكبيرة في مخزونات النفط الخام ونواتج التقطير لعب دورا في إبقاء أسـعار النفط الخام أقل من 80 دولارا للبرميل، مشـيرا إلى أن الأسـبوع الماضي كان هو الأسـبوع التاسـع على التوالي من مكاسـب المخزونات. وأضاف التقرير أن انخفاض الأسـعار جاء على الرغم من الإشـارات الاقتصادية الإيجابية القوية، التي ينبغي أن تكون مؤشـرا على النمو المسـتقبلي في الطلب على الطاقة، فضلا عن زيادة 1.4 مليون برميل يوميا في صادرات النفط الخام. وأبرز التقرير بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، التي تشير إلى أن المخزونات التجارية زادت الأسبوع الماضي بواقع 7.6 مليون برميل لتصل إلى إجمالي 479 مليون برميل بزيادة 9 في المائة عن متوسط السنوات الخمس لهذا الوقت مـن العـام، وبلـغ إنتـاج النفط الأمريكـي 12.3 مليون برميل يوميـا مقابل 11.6 في العـام الماضي في هذا الوقت.

مـن جانبهـا، ذكـرت وكالـة بلاتس الدولية للمعلومـات النفطية، أن أحجـام صادرات النفط الخـام الأمريكية سـجلت عاما قياسـيا في 2022 نتيجة مزيج من زيادة الطلب من أوروبا والعرض الإضافي من زيادة الإنتاج الأمريكـي وتدفـق النفط الخام من احتياطي البترول الاسـتراتيجي الأمريكي المدعـوم بأحجام الصادرات.

وأشار التقرير إلى أن متوسط إجمالي صادرات الخام الأمريكية بلغ خلال العام الماضي 3.602 مليون برميل يوميا ارتفاعا من الرقم القياسي السابق المسجل في 2020 البالغ 3.166 مليون برميل يوميا، وذلك وفقا لبيانات مكتب الإحصاء الأمريكي الرسمية.

وذكر التقرير أنه بعد الحرب الروسية - الأوكرانية بدأ عديد من المستهلكين الأوروبيين بالابتعاد عن المواد الأولية الروسـية، ما أعطى دفعة للطلب على البراميل من الولايات المتحدة، مشـيرا إلى أنه فى الفترة من مارس إلى ديسمبر من 2022 بلغ متوسط صادرات الخام الأمريكية إلى أوروبا 1.557 مليون برميل يوميا متجاوزة حتى تلك المتجهة إلى آسيا خلال الفترة نفسها، التي بلغ متوسطها 1.548 مليون برميل يوميا.
من ناحيته، أوضح تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي، أن الارتفاع في مخزونات الخام الأمريكية زاد من الضغط الهبوطي على أسعار النفط فى ختام الأسبوع الماضي وسط التكهنات بخفض إضافي للإنتاج من روسيا وشكوك بشأن قوة عودة الطلب الصيني.

وذكر التقرير أن مخاوف التضخم وتزايد المخزون المستمر أديا إلى دفع أسعار النفط للانخفاض، حيث ختم خام برنت الأسبوع حول مستوى 81 دولارا للبرميل، مضيفا أن الضعف النسبي لخام غرب تكساس الوسيط أدى إلى انتعاش مشتريات الصين من البراميل الأمريكية. من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار فى ختام الأسـبوع الماضي، ارتفعت أسـعار النفط عند تسوية تعاملات جلسة الجمعة 24 فبراير، وذلك لثاني جلسة على التوالي، لكنها أنهت الأسبوع دون تغيير يذكر.

وعند التسوية، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بنحو 1.2 في المائة إلى 83.16 دولار للبرميل، كما صعدت عقـود الخـام الأمريكـي 1.2 فـي المائة إلـى 76.32 دولار للبرميـل، ولم يطرأ تغير يذكر على أسـعار خامي القياس على أساس أسبوعي.

روسيا توقف إمدادات النفط إلى بولندا عبر خط أنابيب دروجبا

الاقتصادية

أعلنت مجموعة النفط البولندية العملاقة «أورلن»، أمس، توقف الجانب الروسي عن ضخ النفط إليها عبر خط أنابيب دروجبا بموجب العقد الأخير الساري، الذي كان يغطي نحو 10 في المائة من احتياجات «أورلن».

ووفقا لـ«الفرنسية»، قالت المجموعة البولندية، في بيان: «أوقف الجانب الروسي عمليات التسليم عبر خط أنابيب دروجبا إلى بولندا».

يأتي ذلك غداة موافقة الاتحاد الأوروبي على فرض عقوبات جديدة تستهدف الاقتصاد الروسي وشركات إيرانية متهمة بدعم الحرب في أوكرانيا، التي بدأت منذ عام.

وأكدت مجموعة أورلن أن هذا التوقف لن يؤثر في إمداد العملاء البولنديين، وأنه «يمكن تأمين كل عمليات الإمداد (من الآن فصاعدا) عبر البحر».

وأفاد ماتشي ماليكي نائب وزير أصول الدولة البولندي، أن العقد الساري مع مجموعة «تاتنيفت» الروسية الذي ينتهي في نهاية عام 2024 يغطي «نحو 10 في المائة من احتياجات أورلن»، أي 200 ألف طن من النفط شهريا.

وأكد ماليكي، أن العقد مع «تاتنيفت» كان «الوحيد» الذي ما زال ساري المفعول.

من جانبه، قال دانييل أوباجتيك الرئيس التنفيذي لشركة «بي.كيه.إن أورلين» البولندية لتكرير النفط، أمس، إن روسيا أوقفت الإمدادات.

وأضاف على «تويتر»، «نحن نوفر الإمدادات بشكل فعال».

وقالت «بي.كيه.إن أورلين» إنها تستطيع إمداد مصافيها بالكامل عبر البحر، وإن وقف إمدادات خطوط الأنابيب لن يؤثر في شحنات البنزين والسولار للعملاء.

وتم استثناء دروجبا من العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على روسيا عقب الحرب في أوكرانيا.

واستبعد خط الأنابيب الذي يزود بولندا وألمانيا بالنفط، وكذلك المجر والتشيك وسلوفاكيا، من العقوبات لمساعدة الدول التي ليس لديها سوى خيارات محدودة للشحنات البديلة.

وتشمل محفظة التوريد في الشركة حاليا نفطا من غرب إفريقيا والبحر المتوسط والخليج وخليج المكسيك.

باشرت روسيا، بعد انقطاع دام 25 عاما، استخراج خام الليثيوم، المعدن الاستراتيجي المستخدم في صناعة البطاريات الكهربائية ومكونات الصناعات النووية والفضائية. ووفقا لـ»الألمانية» حسبما أوردته وكالة نوفوستي أمس، بدأت مؤسسة مشتركة بين شركة نورنيكل وهيئة الطاقة الذرية الروسية «روساتوم»، باستثمار أكبر منجم لهذا الخام في روسيا. يُشار إلى أن روسيا تحتل المرتبة الثالثة في العالم من حيث احتياطي الليثيوم. وكان الاتحاد السوفياتي السابق يشغل المركز الثاني في إنتاج هذا المعدن بعد الولايات المتحدة. لكن في عام 1997، أوقفت روسيا عمليات الإنتاج بعد تراجع السعر العالمي لهذه الخامات وأخذت تستوردها من أمريكا اللاتينية والصين. في العام الماضي توقفت روسيا عن استيراد هذه المادة من الأرجنتين وتشيلي بسبب العقوبات الغربية، وترافق ذلك مع ارتفاع حاد جدا لأسعارها بوصول سعر الطن الواحد عام 2022 إلى أكثر من 80 ألف دولار.

ارتفاع واردات ألمانيا من الفحم بنسبة 8٪

الشرق الأوسط

في ظل أزمة الطاقة الناجمة عن الحرب الأوكرانية، ارتفع معدل استيراد الفحم القاري إلى ألمانيا بنسبة 8 في المائة، العام الماضي. ووفقا لتقييم أجراه الاتحاد الألماني لمستوردي الفحم (في دي كيه آي) فإن هذا يعادل 44.4 مليون طن.

وبحسب التقييم الذي نشر للمرة الأولى في نسخة يوم السبت من صحيفة «بيلد» الألمانية، واسعة الانتشار، كانت روسيا هي المورد الأهم العام الماضي، حيث صدرت 13 مليون طن من الفحم لألمانيا، لكن بتراجع قدره 37 في المائة.

ومنذ شهر أغسطس (آب)، تم حظر استيراد الفحم الروسي إلى الاتحاد الأوروبي بسبب الحرب في أوكرانيا.

وبحسب بيانات الاتحاد، حلت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية في قائمة الدولة الموردة للفحم لألمانيا بتصدير 9.4 مليون طن، بزيادة قدرها 32 في المائة مقارنة بالعام السابق، وتلتها كولومبيا وأستراليا.

ونظرا لأزمة الطاقة الناتجة عن نقص إمدادات الغاز من روسيا نتيجة العقوبات المفروضة عليها بسبب حربها على أوكرانيا، تستخدم ألمانيا حاليا المزيد من الفحم لتوليد الكهرباء كما أعادت تشغيل محطات توليد طاقة تعمل بالفحم، وتُستخدم طاقة الفحم أيضا في عمليات إنتاج الصلب.

وينتج عن حرق الفحم الكثير من ثاني أكسيد الكربون الضار بالمناخ مقارنة بالغاز الطبيعي. لذلك تسعى الحكومة الألمانية إلى تأمين إمدادات الغاز بشكل سريع وتقليل استخدام الفحم.

في غضون ذلك، يعتزم المستشار الألماني أولف شولتس تسريع المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي والهند. وقال شولتس أمس، بعد محادثات مع رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي في نيودلهي: «أنا أؤيد ممارسة المزيد من الضغط الآن، بحيث نطور إرادة كبيرة»، لا ينبغي «الانتقال من عام إلى آخر»، بل يتعين أن تكون هناك نتائج في وقت ما. ولسنوات يحاول الاتحاد الأوروبي والهند الاتفاق على اتفاقية تجارة حرة. وجرت مفاوضات من عام 2007 حتى عام 2013، لكنها باءت بالفشل في ذلك الحين. وترى ألمانيا أن العوائق التي تحول دون التوصل لاتفاق تتعلق بتدابير وقائية لقطاع السيارات الهندي. واستؤنفت المفاوضات العام الماضي. وقال شولتس: «لا يمكن الجمع بين جميع المصالح للوهلة الأولى»، مضيفا أنه إذا كانت الإرادة موجودة، فلا بد من أنه سيكون هناك طريق لتحقيق الهدف، مشيرا إلى أن إتمام الاتفاقية الآن مسؤولية تتحملها القيادات، وبالتالي يجب الإعلان عن رغبتهم في إتمام الاتفاقية.

تجدر الإشارة إلى أن الهند الآن هي خامس أكبر اقتصاد في العالم. ويسعى شولتس حاليا إلى تقوية العلاقات بشكل عام بين ألمانيا والهند، ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم، وذلك في إطار مساعيها لتقليل اعتماداتها على الصين، وكذلك أيضا لتحرير الهند من علاقاتها الوثيقة مع روسيا.

وفي أعقاب محادثات مع رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي في نيودلهي، قال السياسي الاشتراكي الديمقراطي، أمس، إن من المنتظر تكثيف الاستثمارات الألمانية في الهند وزيادة عدد الموظفين لدى الشركات الألمانية الـ 1800 العاملة هناك «بشكل كبير».

ودعا شولتس إلى تعزيز تبادل الكوادر الفنية المتخصصة وتعزيز التعاون في مجال البحث والتطوير. وكانت حكومتا برلين ونيودلهي وقعتا اتفاقا لتوسيع نطاق التعاون في القطاع التكنولوجي. ويعتزم شولتس اليوم الأحد زيارة مدينة بينجالورو عاصمة التكنولوجيا الفائقة في الهند.

التضخم يهدد أعمال النفط الصخري بعد عام من الأرباح القياسية

عكاظ

بعد عام من تسجيل شركات النفط والغاز الصخري في أمريكا أرباحاً قياسية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، أظهر تقرير حديث، أن استمرار تضخم التكلفة يشكل ضغطاً كبيراً على أعمالها هذا العام.

إلا أن تراجع أسعار النفط خصوصاً «خام برنت» القياسية إلى 83 دولاراً بعد أن كان يتداول العام الماضي عند مستوى 140 دولاراً، ساهم في تراجع أسعار الغاز الطبيعي، وهو ما ينعكس سلباً على نشاط شركات النفط الصخري.

وساهم التضخم واستمرار ارتفاع تكاليف أساسيات العمل، كالمعدات والعمالة في التصاعد، مما دفع أكبر المشغلين إلى الاستعداد لتحقيق مكاسب مالية أقل في عام 2023.

وقال المدير المالي لـ«ديفون إنرجي» جيف ريتنور، خلال إعلان نتائج أعمال الشركة هذا الأسبوع: «لقد شهدنا تضخماً يراوح بين 30٪ و50٪ اعتماداً على فئة التكلفة التي نتحدث عنها وهذا ما بدأنا به عام 2023».

وأضاف «ريتنور»، الذي تعد شركته أحد أكبر مشغلي عمليات النفط الصخري: «أعلم أن الجميع قد سئم الحديث عنه (التضخم) وأنا بالتأكيد كذلك».

صادرات النفط لـ4 دول عربية تنتعش في 2022 مع زيادة الطلب العالمي

أحمد عمار

الطاقة

ارتفعت كمية صادرات النفط التي استقبلتها الأسواق الدولية من الدول العربية خلال 2022، بقيادة السعودية والعراق، لتستفيد خزائنها من الارتفاع الكبير لأسعار الخام عالميًا، التي اشتعلت على أثر الغزو الروسي للأراضي الأوكرانية. وتظهر إحصائيات مبادرة بيانات المنظمات المشتركة (جودي)، أن متوسط كمية صادرات النفط التي استقبلتها الأسواق العالمية من 4 دول عربية مُصدرة للخام (السعودية والعراق والكويت والجزائر) قد ارتفع إلى 13.35 مليون برميل يوميًا خلال العام الماضي (2022)، مقابل متوسط بلغ 11.61 مليون برميل يوميًا في 2021. وجاءت زيادة صادرات النفط للدول العربية خلال العام الماضي، مع ارتفاع الطلب العالمي على الخام إلى أعلى مستوياته على الإطلاق، وسط زيادة استهلاك النفط عالميًا بنحو 1.3 مليون برميل يوميًا خلال الشهر الأخير من 2022، وفقًا لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

السعودية

ارتفعت كمية براميل النفط السعودي المُصدرة إلى الأسواق الدولية خلال العام الماضي، على أساس سنوي، ما دفع المملكة إلى تحقيق إيرادات وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ عام 2012.

وتوضح بيانات جودي، أن متوسط صادرات النفط الخام السعودي ارتفع إلى 7.36 مليون برميل يوميًا العام الماضي، مقابل 6.21 مليون برميل يوميًا في عام 2021.

وسجّل شهر أكتوبر/تشرين الأول 2022 أعلى مستوى لصادرات النفط السعودي العام المنصرم، إذ بلغ 7.77 مليون برميل يوميًا، يليه شهر سبتمبر/أيلول بكمية بلغت 7.72 مليون برميل يوميًا. بينما سجّل الشهر الأول من عام 2022 أقل كمية مصدرة من النفط السعودي، التي بلغت 6.99 مليون برميل يوميًا، ثم شهر مايو/أيار بنحو 7.05 مليون برميل يوميًا. وتظهر بيانات حكومية، أن قيمة صادرات السعودية من النفط ارتفعت بنحو 61.42٪، لتسجل أعلى مستوى لها منذ 2012، 326.16 مليار دولار، مقابل 202.05 مليار دولار في 2021. ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدته وحدة أبحاث الطاقة- اعتمادًا على بيانات جودي، صادرات السعودية من النفط الخام خلال عامي 2022 و2021:

العراق

ارتفع متوسط صادرات النفط الخام العراقي خلال العام الماضي، مع تحقيق خزينة البلاد إيرادات سنوية ضخمة.

وبلغ متوسط صادرات العراق من النفط الخام إلى السوق العالمية نحو 3.7 مليون برميل يوميًا في 2022، مقابل 3.43 مليون برميل يوميًا في 2021.

وسجّل شهر أبريل/نيسان 2022، أعلى كمية من صادرات النفط العراقي خلال العام الماضي بلغت 3.83 مليون برميل يوميًا، ثم شهر أكتوبر/تشرين الأول بكمية وصلت إلى 3.76 مليون برميل يوميًا.

بينما شهد مارس/آذار الماضي أقل مستوى لصادرات النفط العراقي خلال العام الماضي بنحو 3.6 مليون برميل يوميًا، وتلاه شهر يناير/كانون الثاني، بنحو 3.62 مليون برميل يوميًا.

وقفزت إيرادات العراق من صادرات النفط خلال العام الماضي إلى 115.4 مليار دولار، مقابل 75.7 مليار دولار في 2021.

ويوضح الرسم البياني التالي صادرات العراق من النفط الخام خلال عامي 2021 و2022:

الكويت

ارتفع متوسط صادرات الكويت من النفط الخام خلال العام الماضي إلى 1.87 مليون برميل يوميًا، مقابل 1.59 مليون برميل يوميًا في 2021.

وسجل شهر سبتمبر/أيلول الماضي أعلى كمية من صادرات النفط الكويتي بلغت مليوني برميل يوميًا، تلاه شهر فبراير/شباط بنحو 1.99 مليون برميل يوميًا.

بينما سجل شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي أقل كمية من صادرات النفط الكويتي خلال العام الماضي بلغت 1.67 مليون برميل يوميًا، ثم شهر نوفمبر/تشرين الثاني بكمية وصلت لـ1.72 مليون برميل يوميًا.

ويوضح الرسم البياني التالي صادرات الكويت من النفط الخام خلال عامي 2021 و2022:

الجزائر

شهد العام الماضي ارتفاعًا في متوسط صادرات الجزائر من النفط عند 0.408 مليون برميل يوميًا، مقابل 0.373 مليون برميل يوميًا في 2021.

وكان شهر أكتوبر/تشرين الأول 2022 شاهدًا على أعلى كمية من صادرات النفط الجزائري بمقدار 0.535 مليون برميل يوميًا، تلاه شهر ديسمبر/كانون الأول بما يصل إلى 0.485 مليون برميل يوميًا.

وسجل شهر فبراير/شباط من العام الماضي أقل كمية من صادرات النفط الجزائري خلال العام مسجلًا 0.382 مليون برميل يوميًا.

ويوضح الرسم البياني التالي صادرات الجزائر من النفط الخام خلال عامي 2021 و2022:

صادرات الجزائر من النفط الخام
مليون برميل يوميا
2021
2022
0.6
0.5
0.4
0.3
0.2
Jodi, 2023 & Attaqa, 2023
الطاقة
Attaqa2
Attaqa SM
attaqa.net

المزروعي: تشغيل ثالث محطات براكة النووية تجاريًا يعزز أمن الطاقة واستدامتها

الطاقة

قال وزير الطاقة الإماراتي سهيل محمد المزروعي، إن التشغيل التجاري لثالث محطات براكة النووية يُعَد خطوة جديدة في اتجاه أهداف مبادرة الإمارات الإستراتيجية لتحقيق الحياد الكربوني في 2050.

وأوضح المزروعي، اليوم السبت 25 فبراير/شباط (2023)، بمناسبة تشغيل ثالث محطات براكة النووية، أن هذه المحطات أكبر مصدر لكهرباء الحمل الأساسي، والكهرباء الصديقة للبيئة في الإمارات والعالم العربي، وفق ما نقلت عنه وكالة أنباء الإمارات «وام».

وأضاف وزير الطاقة الإماراتي: «نفخر بالنمو المتواصل والإنجازات التي يحققها البرنامج النووي السلمي الإماراتي، والتي يعد أحدثها بدء التشغيل التجاري لثالث محطات براكة النووية، والتي ستضيف ما يصل إلى 1400 ميغاواط من الكهرباء الخالية من الانبعاثات الكربونية لشبكة كهرباء الدولة».

الطاقة النووية في الإمارات

أوضح وزير الطاقة الإماراتي أن التشغيل التجاري لثالث محطات براكة النووية، يشكل دفعة مهمة في حجم إنتاج الكهرباء الموثوقة الخالية من الانبعاثات الكربونية؛ ما يعزز أمن الطاقة واستدامتها، وتقرب الدولة أكثر من تحقيق هدف الحياد المناخي بحلول عام 2050.

ولفت الوزير إلى أن محطات براكة تسهم حاليًا في توفير مليارات الدولارات من سعر الغاز، الذي كان يمكن استهلاكه في إنتاج الكهرباء، ومن ثم تساعد في وصول دولة الإمارات إلى الاكتفاء الذاتي من الغاز بحلول عام 2030. وشدد وزير الطاقة والبنية التحتية الإماراتي على أن الطاقة النووية اتضحت أهميتها في خفض البصمة الكربونية لقطاع الطاقة في البلاد، بجانب توفير الكهرباء على مدار الساعة، التي تحتاج إليها الدولة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ودعم القطاعات الصناعية.

وتابع: «لتحقيق هذه الأهداف، تبرز أهمية اتباع نهج علمي يقوم على الحقائق والبيانات، في ظل رؤية طويلة الأمد عند وضع إستراتيجية محلية للطاقة»، وفق التصريحات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

فرص محطات براكة المستقبلية

قال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي، إن «الإنجازات المتواصلة في محطات براكة النووية، توفر فرصًا مستقبلية واعدة في مجال الطاقة النظيفة، من خلال أعمال البحث والتطوير، بجانب استخدام التطبيقات الأوسع للابتكار النووي، التي تساعد في مواجهة تغير المناخ».

وأضاف: «في وقت تدعم فيه محطات براكة النووية مسيرة انتقال الدولة إلى مصادر الطاقة النظيفة وتعزيز أمن الطاقة، تعزز أيضًا الدور الريادي للإمارات في تنويع مصادر الطاقة ومشروعات الطاقة النظيفة الكبرى على المستوى الدولي».

وكانت محطات براكة النووية في الإمارات قد سجّلت إنجازًا جديدًا، أمس الجمعة 24 فبراير/شباط 2023، مع تشغيل ثالث وحداتها تجاريًا، وذلك ضمن جهود الدولة للوصول إلى الحياد الكربوني خلال عام 2050.

وأعلنت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية تشغيل المحطة تجاريًا، من جانب شركة نواة للطاقة، التي تعد ذراعها التشغيلية؛ حيث من المقرر أن تضيف المحطة 1400 ميغاواط إلى شبكة الكهرباء في الإمارات، وفق المعلومات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة

مسؤول بالاتحاد الأفريقي لـ«الطاقة»: الغاز الطبيعي المسال يشكّل مستقبل القارة

داليا الهمشري

الطاقة

أكد رئيس إستراتيجيات السياسة والدعم في الاتحاد الأفريقي يعقوب تراوري، أن قارة أفريقيا ينتظرها مستقبل واعد في مجال إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا.

وثمّن تراوري -في تصريحاته إلى منصة الطاقة المتخصصة على هامش فعاليات مؤتمر ومعرض مصر للبترول إيجبس 2023 الذي اختتم أعماله مؤخرًا في القاهرة- دور مصر في تحسين إمدادات الطاقة، ليس فقط في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، ولكن في القارة الأفريقية عمومًا.

وإلى جانب الغاز الطبيعي المسال، سلّط المسؤول الضوء على أن قارة أفريقيا تواجه -حاليًا- تحديًا كبيرًا يتمثل في توفير مصادر الطاقة المتجددة بأسعار معقولة لحلّ أزمة فقر الكهرباء التي يعاني منها الأفارقة.

موقف أفريقي مشترك

نوّه يعقوب تراوري بالموقف المصري الداعم للقارة السمراء من خلال التعاون والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، والذي تمخّض عن موقف أفريقي مشترك يهدف إلى توفير الكهرباء والانتقال العادل للطاقة.

وقال تراوري: «نحن مستمرون في العمل مع وزارات الخارجية والكهرباء والبترول والثروة المعدنية من أجل التنسيق لدعم مصادر الطاقة في القارة الأفريقية بأكملها».

وأضاف أن مصر تُعدّ لاعبًا رئيسًا بمجال تطوير قطاع الطاقة في أفريقيا، سواء في قطاع النفط والغاز أو مصادر الطاقة المتجددة. وتابع قائلًا: «نحن نعمل على تعبئة الموارد التي يملكها الأفارقة، للوصول إلى آلية تمويل أفريقية بالكامل، حتى تتمكن القارة من استقلالها المالي لتمويل قطاع الطاقة والمشروعات التنموية بصورة عامة».

بيئة مواتية للاستثمار

دعا رئيس إستراتيجيات السياسة والدعم في الاتحاد الأفريقي الدول الأفريقية إلى خلق بيئة مواتية لجذب الاستثمارات في قطاع الطاقة، من خلال وضع التشريعات والقوانين المُحفزة.

وأشاد بالتجربة المصرية فيما يتعلق بجذب الاستثمارات، من خلال توفير التشريعات الجاذبة والبنية التحتية المواتية للتصدير، ولا سيما في قطاع الغاز.

وتوقع أن تؤدي قارة أفريقيا دورًا رياديًا خلال الـ10 سنوات المقبلة في تصدير الغاز الطبيعي المسال إلى قارة أوروبا، مسلطًا الضوء على أهمية توفير التكنولوجيا الحديثة للقارة في قطاع الغاز.

وأكد أن أفريقيا ليس بحاجة إلى تصدير المواد الخام، وإنما إلى تطوير الصناعة والإنتاج عبر توفير التقنيات الحديثة، موضحًا أن ذلك سيفتح المجال لخلق فرص عمل والحدّ من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي.

مواجهة تغير المناخ

رفض يعقوب تراوري دعوات الدول الكبرى للقارة الأفريقية بالالتزام بمواجهة التغيرات المناخية وخفض الانبعاثات، بينما تحتاج إلى الاستفادة من الاستكشافات الحديثة من النفط والغاز لحلّ أزمة فقر الكهرباء.

وقال: «في الواقع نحن على دراية بالقيود المناخية التي نواجهها، ولكن أفريقيا اليوم لا تسهم كثيرًا في الانبعاثات الكربونية، إذ إن إسهامها أقلّ من 3٪، وتركيزنا الرئيس -حاليًا- يتمثل في توفير الكهرباء لمواطنينا».

وأكد تراوري حق القارة في الاستفادة من مواردها، ولا سيما من خلال تطوير قطاع الغاز الطبيعي المسال.

«أبراج للطاقة» العُمانية توقع شراكة لاستخراج النفط في الكويت

اقتصاد الشرق

وقّعت شركة أبراج لخدمات الطاقة العُمانية شراكة استراتيجية مع شركة شيفرون العربية السعودية والشركة الكويتية لنفط الخليج في مجال الحفر واستخراج النفط لمدة خمس سنوات، وفقاً لبيان صادر عن الشركة اليوم.

ستقوم الشركة ببناء ثلاث منصات للحفر والخدمات ذات الصلة في مشروع حقل الوفرة في دولة الكويت، ما يأتي ضمن تحركاتها لتوسيع عملياتها التشغيلية في سوق خدمات الحفر بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في وقت سابق أعلنت «أبراج لخدمات الطاقة» عن إدراج أسهمها في بورصة مسقط، ضمن خطة التخارج التي أعلن عنها جهاز الاستثمار العُماني من عدد من الاستثمارات الحكومية لإيجاد فرص استثمارية، وهو الطرح الذي سيكون الأكبر في سلطنة عُمان منذ 2010.

بحسب بيان الشركة اليوم فإن الهدف من الشراكة مع الشركة الموقعة يتضمن التوسع في الأسواق الإقليمية والعالمية، وتنويع محفظة الخدمات التي تقدمها «أبراج»، فضلاً عن تبادل الخبرات، وتبني أفضل الممارسات في مجالات الحفر والاستدامة والتقنية في القطاع.

تشير بيانات سابقة لـ«أبراج لخدمات الطاقة» إلى أن الطرح المخصص للفئة الأولى في الاكتتاب يمتد من 20 فبراير إلى 2 مارس المقبل، في حين تمتد مرحلة الاكتتاب في الفئة الثانية من 20 فبراير وحتى 1 مارس.

شكراً